



وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Conference Proceeding homepage: <http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS>



دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات مواجهتها

*سامية عزيز و سمية نخلة

مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

المخلص	الكلمات المفتاحية:
تعتبر الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية المتفاقمة في المجتمع الجزائري، حيث يسعى العديد من الشباب إلى مغادرة البلاد بطرق غير قانونية، غالباً عبر البحر، بحثاً عن حياة أفضل في الدول الأوروبية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الهجرة غير الشرعية بين الشباب الجزائري من خلال استعراض أسبابها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ورصد مظاهرها المختلفة، مع تسليط الضوء على المخاطر التي تترتب عليها، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم حلول واستراتيجيات للحد من انتشار الظاهرة، من خلال سياسات حكومية فعالة وبرامج اجتماعية تدعم استقرار الشباب داخل الوطن. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظاهرة وتحليلها وتفسيرها سوسيولوجياً والإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية.	الهجرة غير الشرعية الشباب الجزائري الأسباب الانعكاسات المخاطر الاستراتيجيات

Motivations for Irregular Migration Among Algerian Youth and Strategies to Address It

*Samia Aziz & Soumia Nakhla

Laboratory of Social Change and Public Relations in Algeria, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria
Laboratory of Educational Issues in Algeria Amidst Current Challenges, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria

Keywords:

Irregular migration
Algerian youth
Causes
Consequences
Risks
Strategies

ABSTRACT

Irregular migration is considered one of the escalating social phenomena in Algerian society, with many young people attempting to leave the country through illegal means, often by sea, in search of a better life in European countries. This research paper aims to analyze the reality of irregular migration among Algerian youth by reviewing its economic, social, and political causes, identifying its various manifestations, and highlighting the risks it entails, both at the individual and societal levels. The study also seeks to offer solutions and strategies to reduce the spread of the phenomenon, through effective government policies and social programs that support the stability of youth within the country. The study relied on a descriptive-analytical approach; to understand, analyze, and sociologically explain the phenomenon and address the questions raised in the research problem.

مقدمة

تُطرح ظاهرة "الحرق" ، كما يُطلق عليها محلياً، كإشكالية متعددة الأبعاد، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والنفسية في دفع الشباب إلى خوض هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر. كما أنّ الظاهرة لا تؤثر فقط على الأفراد المهاجرين، بل تمتد تداعياتها إلى المجتمع والدولة على حد سواء، مما يستدعي تحليلاً عميقاً لأسبابها، وآثارها، والسبل الممكنة لمعالجتها. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي لواقع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، من خلال دراسة العوامل الدافعة إليها، ورصد مظاهرها، وتسلط الضوء على المخاطر الناجمة عنها، مع اقتراح حلول واستراتيجيات للحد من انتشارها. سيتم ذلك عبر منهجية تحليلية تعتمد على

تُعدّ الهجرة ظاهرة اجتماعية متجددة في المجتمعات البشرية، إذ ارتبطت تاريخياً بالسعي نحو تحسين الظروف المعيشية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. غير أنّ تزايد الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة، ولا سيما بين فئة الشباب، أصبح مصدر قلق للعديد من الدول، نظراً لما يترتب عليها من تداعيات إنسانية وأمنية وسياسية. وفي هذا السياق، تشهد الجزائر تفاقماً ملحوظاً في معدلات الهجرة غير الشرعية بين الشباب، الذين يخاطرون بحياتهم في سبيل بلوغ الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، بحثاً عن فرص أفضل.

*Corresponding author:

E-mail addresses: aziez.samia@univ-biskra.dz, (S. Nakhla) somia.nakhla@univ-biskra.dz

Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

* كما يعرف مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) الهجرة غير الشرعية بأنها "الدخول أو الإقامة في بلد ما بطريقة تخالف قوانين الهجرة، دون الحصول على تصريح قانوني بذلك. (UNHCR, 2021) " وتختلف تسميات هذه الظاهرة وفق السياقات القانونية والسياسية والاجتماعية، حيث يُطلق عليها في بعض الأدبيات "الهجرة غير النظامية" (Irregular Migration) بدلاً من "الهجرة غير الشرعية"، تفادياً لوصم المهاجرين بصفة "غير قانونيين"، باعتبار أن عدم الامتثال للقوانين لا يجعل الشخص نفسه غير قانوني (De haas, 2020).

* مفهوم الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري

يُعالج القانون الجزائري مسألة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة نصوص قانونية تهدف إلى تنظيم حركة الأشخاص عبر الحدود، ومعالجة المخالفين الذين يحاولون مغادرة البلاد أو دخولها بطرق غير قانونية.

وفقاً للقانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، يُعتبر أي دخول أو إقامة في الجزائر بطريقة تخالف القوانين الوطنية هجرة غير شرعية، ما يترتب عليه عقوبات قانونية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008) كما يُجرّم قانون العقوبات الجزائري، في المادة 175 مكرر، مغادرة التراب الوطني بطريقة غير شرعية، حيث ينص على عقوبات تتراوح بين الغرامات المالية والسجن للأفراد الذين يتم ضبطهم أثناء محاولة الهجرة غير النظامية. بالإضافة إلى ذلك، يفرض القانون عقوبات صارمة على شبكات تهريب المهاجرين، وفقاً للقانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009، والمتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، حيث يعاقب بالسجن كل من ينظم أو يسهل عمليات الهجرة غير الشرعية (الجريدة الرسمية، 2009).

وتتخذ الجزائر تدابير مشددة للحد من هذه الظاهرة، من خلال تعزيز المراقبة الحدودية، والتعاون مع الدول المجاورة والأوروبية، إضافة إلى سن سياسات توعوية وتحفيزية تستهدف الشباب بغرض تقليل معدلات "الحرقة". ومع ذلك، فإن استمرار الظاهرة يشير إلى تحديات اجتماعية واقتصادية عميقة تحتاج إلى حلول أكثر شمولاً.

2- تعريف الشباب الجزائري

يُعدّ الشباب فئة اجتماعية وديموغرافية مهمة في المجتمع الجزائري، حيث يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي السكان. وفقاً للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، يُعرّف الشباب في الجزائر بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة، وهي الفئة التي تمثل القوة الفاعلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (ONS, 2021)

من الناحية القانونية، يحدد القانون الجزائري رقم 12-06 المتعلق بالشباب هذه الفئة على أنها تشمل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، وهي الفئة المستهدفة بالسياسات العامة في مجالات التشغيل، التكوين، والإدماج الاجتماعي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2012).

أما من منظور علم الاجتماع، فإن الشباب الجزائري يمثلون مرحلة انتقالية بين الطفولة والنضج، تتسم بتحديات متعددة، أبرزها البحث عن الهوية، تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي. يعاني العديد منهم من مشكلات البطالة، ضعف الفرص الاقتصادية، والهشاشة الاجتماعية، ما يجعلهم عرضة لخيارات محفوفة بالمخاطر، مثل الهجرة غير الشرعية (Bensaâd, 2017).

خصائص الشباب الجزائري

المفاهيم العلمية في علم الاجتماع والدراسات السكانية، مع الاستناد إلى مراجع أكاديمية ودراسات ميدانية حديثة.

الإشكالية

تعدّ الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري إحدى القضايا الاجتماعية البارزة التي أثارت اهتمام الباحثين وصنّاع القرار، نظراً لتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين والانعكاسات السلبية التي تترتب على هذه الظاهرة. فرغم الجهود الحكومية المبذولة للحد منها، لا تزال "الحرقة" تشكل خياراً جذاباً للعديد من الشباب الذين يرون فيها مخرجاً من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها. وتبرز هذه الظاهرة كنتيجة لتفاعل عدة عوامل متداخلة، تشمل البطالة، التهميش، ضعف السياسات التنموية، بالإضافة إلى الإحباط النفسي والاجتماعي. في هذا السياق، تتجلى إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هي العوامل الدافعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، وما أبرز مظاهرها وانعكاساتها على المجتمع، وما الحلول الممكنة للحد من تفاقمها؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية، والتي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها وهي:

1. ما الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى انتشار الهجرة غير الشرعية بين الشباب الجزائري؟
2. كيف تتجلى مظاهر الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، وما الأساليب التي يعتمد عليها الشباب للهجرة بطرق غير قانونية؟
3. ما الآثار السلبية التي تترتب على الهجرة غير الشرعية، سواء على المهاجرين أنفسهم أو على المجتمع الجزائري ككل؟
4. ما هي الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من انتشار هذه الظاهرة وتعزيز استقرار الشباب داخل الوطن؟

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابات تحليلية وعلمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري وتفكيك الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشارها والأساليب والمظاهر والطرق غير القانونية التي يعتمد عليها الشباب. وكذلك تهدف إلى التعرف على الآثار التي تترتب عليها الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري وكذا الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من انتشار هذه الظاهرة وتعزيز استقرار الشباب داخل الوطن.

الإطار المفاهيمي:

1- تعريف الهجرة غير الشرعية

تُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الأفراد من بلد إلى آخر دون الامتثال للأنظمة والقوانين التي تنظم عملية الهجرة في الدولة المستقبلة، سواء كان ذلك من خلال التسلل عبر الحدود بطرق غير قانونية، أو البقاء في البلد المضيف بعد انتهاء صلاحية التأشيرة أو تصريح الإقامة. (Miller, De Haas, Castles)

. وبحسب منظمة الهجرة الدولية (IOM)، فإن الهجرة غير الشرعية تُشير إلى حركة الأشخاص التي تتم خارج الأطر القانونية المنظمة للهجرة في الدول المرسلّة أو المستقبلة، وتُعتبر انتهاكاً للقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة. (Migration, 2020)

ب. الشعور بالإحباط وغياب العدالة الاجتماعية: يؤدي الشعور بالتمييز وعدم تكافؤ الفرص إلى حالة من الإحباط تدفع الشباب إلى البحث عن "خلاص فردي" عبر الهجرة، حيث يشعرون بأن مستقبلهم في الجزائر غير مضمون.

ج. تأثير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: تلعب وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في رسم صورة مثالية عن الحياة في أوروبا، مما يعزز الرغبة لدى الشباب في الهجرة غير الشرعية، خاصة مع انتشار قصص النجاح للمهاجرين الذين تمكنوا من تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ثالثا/ العوامل السياسية والقانونية

أ. غياب سياسات فعالة لدعم الشباب: رغم وجود برامج تشغيلية واستثمارات حكومية، إلا أن الفجوة بين تطلعات الشباب والسياسات المطبقة لا تزال كبيرة، حيث يواجه الشباب صعوبات في تحقيق طموحاتهم داخل البلد (Bensaad, 2017).

ب. القيود المفروضة على الهجرة الشرعية: تفرض العديد من الدول الأوروبية قيودًا مشددة على منح التأشيرات للمواطنين الجزائريين، مما يدفع بعض الشباب إلى اللجوء إلى الطرق غير القانونية، نظرًا لاستحالة الحصول على تأشيرة عمل أو إقامة. (الجزائرية، 2009)

ج. ضعف الردع القانوني للهجرة غير الشرعية: على الرغم من القوانين الجزائرية التي تعاقب على "الحرق"، إلا أن الكثير من الشباب لا يزالون مستعدين لتحمل المخاطر القانونية مقابل فرصة الوصول إلى أوروبا، مما يدل على محدودية تأثير القوانين في ردع الظاهرة. (2020, Migration).

رابعا/ العوامل النفسية والثقافية

أ. فقدان الأمل في التغيير: يعاني العديد من الشباب من فقدان الثقة في مستقبلهم داخل البلاد، حيث يشعرون بأن الوضع لن يتحسن، مما يجعلهم يفضلون المغامرة رغم المخاطر.

ب. الرغبة في تحقيق الذات والاستقلال المالي: يرى بعض الشباب أن الهجرة هي الفرصة الوحيدة لتحقيق أحلامهم والاستقلال المالي، خاصة في ظل ضعف الدعم المحلي للمشاريع والمبادرات الشبابية.

ج. ثقافة "الحرق" كمفهوم اجتماعي: تحولت "الحرق" من مجرد فعل فردي إلى ظاهرة اجتماعية ذات بُعد ثقافي، حيث أصبحت جزءًا من الخطاب المجتمعي، مما يدفع العديد من الشباب إلى تقليد الآخرين، اعتقادًا بأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق النجاح.

مظاهر الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تتجلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري في عدة أشكال وأنماط، تعكس مدى انتشارها وتعقيدها. وتتنوع هذه المظاهر بين الأساليب المستخدمة في الهجرة، الفئات الاجتماعية المعنية، والمسارات التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين.

1- أساليب وطرق الهجرة غير الشرعية

أ- الهجرة عبر البحر (الحرق): تعتبر الهجرة عبر البحر من أبرز أساليب الهجرة غير الشرعية التي يعتمد عليها الشباب الجزائري، حيث يتم استخدام قوارب تقليدية أو زوارق مطاطية صغيرة لعبور البحر الأبيض المتوسط إلى السواحل الأوروبية، مثل إسبانيا وإيطاليا. يطلق على هذا النوع من الهجرة محليًا اسم "الحرق"، وهي تمثل المغامرة التي يخوضها الشباب بحثًا عن فرص أفضل.

1. النسبة الديموغرافية المرتفعة: يشكل الشباب أكثر من 60% من مجموع السكان، ما يجعلهم محور السياسات العامة.

2. الوعي السياسي والاجتماعي: يتمتع الشباب الجزائري بدرجة عالية من الوعي بالقضايا الوطنية والدولية، لكنه يعاني في بعض الأحيان من الإحباط بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

3. التعليم والتكوين: رغم ارتفاع مستويات التعليم، إلا أن ضعف فرص التشغيل والتأطير المهني يمثلان عقبة أمام تحقيق تطلعاتهم.

4. الهشاشة الاقتصادية: يعاني العديد من الشباب من البطالة أو العمل غير المستقر، ما يدفع البعض إلى البحث عن فرص خارج البلاد.

2- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الأبعاد، إذ تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والنفسية، مما يجعلها خيارًا "إجباريًا" لدى العديد من الشباب الجزائري الباحث عن مستقبل أفضل خارج حدود الوطن. فيما يلي تحليل لأبرز الأسباب والدوافع المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة: أولاً/ العوامل الاقتصادية

أ. البطالة وندرة فرص العمل: يُعد ارتفاع معدل البطالة من أبرز العوامل التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية. تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة بين الشباب في الجزائر تجاوزت 26 % سنة 2021 ، وفقًا للديوان الوطني للإحصائيات (ONS, 2021) ، مما يعكس صعوبة اندماج الشباب في سوق العمل المحلي (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

ب. تدني مستوى الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة: حتى بالنسبة لمن يملكون وظائف، فإن الأجور المنخفضة وعدم تكافؤها مع مستوى الأسعار تجعل الكثير من الشباب يشعرون بالإحباط، ما يدفعهم إلى البحث عن فرص اقتصادية أكثر استقرارًا في أوروبا، حيث الحد الأدنى للأجور أعلى بكثير مما هو عليه في الجزائر.

ج. ضعف الاستثمار المحلي وغياب آفاق ريادة الأعمال: رغم المبادرات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة مثل وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، إلا أن البيروقراطية وضعف التمويل جعلًا من الصعب على الشباب الاستفادة الكاملة من هذه البرامج، مما يعزز رغبتهم في الهجرة.

ثانيا/ العوامل الاجتماعية

أ. تأثير العائلة والمحيط الاجتماعي: في بعض الحالات، يكون قرار الهجرة غير الشرعية مدفوعًا بضغط اجتماعي، حيث يرى بعض الشباب أن النجاح الحقيقي مرتبط بالسفر إلى الخارج، خاصة عند مشاهدة تجارب ناجحة لمهاجرين سابقين.

ب. فرنسا: رغم القيود الصارمة على الهجرة، تبقى فرنسا وجهة مفضلة للمهاجرين الجزائريين بسبب العلاقات التاريخية والثقافية، حيث يحاول البعض الوصول إليها عبر التسلل من إسبانيا أو باستخدام تأشيرات قصيرة الأمد.

ج. دول أوروبا الشرقية: في السنوات الأخيرة، أصبح بعض الشباب الجزائريين يسافرون إلى صربيا أو بيلاروسيا ومنها يحاولون دخول دول الاتحاد الأوروبي عبر طرق غير قانونية، مستغلين سياسات التأشيرات الأكثر تساهلاً في بعض هذه الدول.

4- شبكات تهريب المهاجرين ودورها في الظاهرة:

ازدادت خطورة الهجرة غير الشرعية بسبب تورط شبكات التهريب التي تستغل رغبة الشباب في السفر، حيث تعمل هذه الشبكات على:

- تنظيم رحلات سرية عبر البحر مقابل مبالغ مالية كبيرة، رغم المخاطر العالية.
- توفير وثائق مزورة مثل التأشيرات أو جوازات السفر لمساعدة الشباب على دخول الدول الأجنبية بطرق غير قانونية.
- استغلال المهاجرين في أنشطة غير قانونية، مثل العمل في السوق السوداء أو التهريب.

وتحاول السلطات الجزائرية تفكيك هذه الشبكات من خلال القانون رقم 09-01 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين (الجريدة الرسمية، 2009)، الذي ينص على عقوبات مشددة ضد المتورطين في تنظيم أو تسهيل الهجرة غير الشرعية.

5- آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الجزائري

1- الآثار الاقتصادية

أ. فقدان القوى العاملة الشابة

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى فقدان جزء كبير من القوى العاملة الشابة التي تشكل عماد الاقتصاد الوطني. الشباب الجزائري يمثل عنصراً مهماً في سوق العمل، خاصة في مجالات مثل التكنولوجيا، التعليم، والخدمات. وعندما يهاجر هؤلاء الشباب، فإنهم يتركون وراءهم فراغاً اقتصادياً يصعب تعويضه في الأجل القصير.

ب. الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية :

العديد من الأسر الجزائرية تضطر إلى إنفاق مبالغ ضخمة من المال لتمويل رحلات أبناءها غير الشرعية، أو حتى لسفر جميع العائلة مع بعضها البعض هذا الأمر يؤدي إلى تزايد الضغوط الاقتصادية على العائلات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث تعتبر هذه الأموال المهدرة غير مستثمرة في التنمية المحلية.

ج. الاقتصاد غير الرسمي:

- يعزز المهاجرون غير الشرعيين معاناتهم في الدول التي يسافرون إليها بسبب اضطراهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي أو العمل غير القانوني، مما يضعهم في مواقف صعبة ويقلل من عوائدهم المالية. كما أن هذه العمالة غير القانونية لا تساهم في الاقتصاد الوطني أو في بناء الثروات المحلية في الدول المضيفة.

- إن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يكسب أرباحاً طائلة على حساب المهاجرين بتهريبه من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى.

د- انتشار جرائم غسيل الأموال.

تُعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في الجزائر نظراً لوجود سواحل واسعة تسهل الوصول إلى أوروبا. كما أن تكاليف السفر أقل مقارنة ببعض الطرق الأخرى. يعتقد الشباب أن هذه الرحلة، رغم المخاطر العالية، قد تكون بمثابة الحل الوحيد للهرب من البطالة والفقر.

القانون الجزائري يعاقب بشدة على محاولات الهجرة غير الشرعية عبر البحر، حيث ينص القانون رقم 09-01 على معاقبة من يسهل أو ينظم عمليات الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك القوارب غير القانونية (الجريدة الرسمية، 2009). لكن على الرغم من هذه التشريعات، تبقى هذه الظاهرة شائعة بسبب غياب الرقابة الكافية وضعف تطبيق العقوبات.

ب- الهجرة عبر البر (التسلل عبر الحدود):

يتجه بعض الشباب الجزائريين إلى التسلل عبر الحدود البرية إلى دول الجوار مثل تونس أو ليبيا، ومن ثم محاولة الوصول إلى أوروبا بطرق غير قانونية، سواء عبر البحر أو عبر عبور الحدود البرية من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا. تُعد هذه الطريقة بديلاً للشباب الذين لا يستطيعون الحصول على تأشيرات دخول قانونية. ويعتبر التسلل عبر الحدود خياراً "أقل تكلفة" مقارنة بالهجرة البحرية، ولكنه يحمل في طياته العديد من المخاطر، مثل التعرض للاحتجاز أو الترحيل من الدول المجاورة.

على الرغم من أن السلطات الجزائرية تفرض عقوبات قانونية على التسلل عبر الحدود بموجب قانون العقوبات الجزائري، إلا أن الحدود بين الجزائر والدول المجاورة تُعد نقاطاً ساخنة للتهريب والأنشطة غير القانونية، ما يسهل من عمليات الهجرة غير الشرعية (الجريدة الرسمية، 2008).

ج- الهجرة غير الشرعية عبر التأشيرات السياحية: يلجأ بعض الشباب إلى السفر بتأشيرات سياحية نحو دول مثل تركيا أو بعض دول أوروبا الشرقية، ومن ثم يحاولون البقاء هناك بطرق غير قانونية، مثل العمل دون تصريح أو التقدم بطلبات اللجوء السياسي رغم عدم توفرهم على شروطه.

2- الفئات الاجتماعية المعنية بالهجرة غير الشرعية:

أ. الشباب العاطل عن العمل: تعتبر البطالة السبب الرئيسي وراء الهجرة غير الشرعية، حيث تُظهر الإحصائيات أن معظم المهاجرين غير الشرعيين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، يعانون من نقص فرص العمل وضعف الدخل. (ONS, 2021)

ب. حاملو الشهادات الجامعية: لم تُعد "الحرق" تقتصر على الفئات الفقيرة أو غير المتعلمة، بل امتدت لتشمل خريجي الجامعات الذين يجدون صعوبة في الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم، مما يدفعهم إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، حتى ولو بطرق غير قانونية.

ج. القصر والأطفال غير المصحوبين: شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد القصر الذين يحاولون الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر البحر، بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والتفكك الأسري، مما يعرضهم لمخاطر كبيرة مثل الاستغلال أو الاتجار بالبشر.

3- الجهات المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين

أ. إسبانيا وإيطاليا: تُعتبر إسبانيا الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين بسبب القرب الجغرافي وسهولة الوصول إليها عبر البحر، خاصة من السواحل الغربية للجزائر. وتحتل إيطاليا المرتبة الثانية، حيث يحاول المهاجرون الوصول إليها عبر ليبيا أو تونس.

برامج دراسية تساعد الشباب على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، مع تعزيز فرص التدريب المهني والتعليم الفني.

2- الآثار السياسية:

* **توجيه الشباب نحو العمل الإبداعي وريادة الأعمال**
يجب تشجيع الشباب على الابتكار وريادة الأعمال عبر برامج تعليمية تهدف إلى تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي. كما يمكن إنشاء مراكز لتسريع الأعمال لدعم مشاريع الشباب المبتكرة وتحفيزهم على إنشاء شركات ناشئة في الجزائر.

* **تعزيز حقوق الشباب في التعليم والصحة**
يتعين على الدولة الجزائرية تعزيز حقوق الشباب في التعليم والرعاية الصحية، مع تخصيص المزيد من الموارد لهذه المجالات. من خلال تحسين الجودة وتوسيع الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، يمكن تحسين مستوى حياة الشباب وتقليل الدوافع للهجرة.

ج- **تعزيز التوعية المجتمعية والحملات الإعلامية**
من الضروري إطلاق حملات توعية إعلامية تهدف إلى تحذير الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، مثل الاستغلال، والإدمان، والتعرض للعذيب، والوفاة في البحر. يمكن استخدام الوسائل الإعلامية المتنوعة مثل التلفزيون، الإنترنت، واللوحات الإعلانية لإيصال هذه الرسائل وتحفيز الشباب على التفكير في الخيارات البديلة.

تعزيز التربية على المواطنة والانتماء
من خلال تكثيف البرامج التربوية التي تعزز الانتماء الوطني وتزيد من الوعي بحقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه، يمكن تقليل الإحساس باليأس والبحث عن مخرج خارج الوطن. التربية على القيم الوطنية والإنسانية تساعد في تحسين الصورة الذاتية للشباب وتعزز من التزامهم تجاه وطنهم.

تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية
من المهم أن تتعاون الجزائر مع الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال اتفاقيات مشتركة تهدف إلى توفير بدائل للهجرة الشرعية، وتسهيل فرص التعليم والعمل في إطار برامج التعاون الثنائي. يمكن التفاوض مع الدول الأوروبية لاستقبال عدد من الشباب الجزائريين من خلال برامج للهجرة الشرعية، وتوفير فرص عمل في القطاعات المختلفة.

تعزيز الدور الإقليمي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
من خلال التعاون مع الدول المجاورة مثل تونس وليبيا، يمكن تكثيف الجهود لمحاربة شبكات التهريب والبشر، وتبادل المعلومات حول التهريب، والحد من العبور غير الشرعي للحدود. على الجزائر أن تشارك في المنتديات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تنسيق السياسات ضد الهجرة غير الشرعية.

تحسين البيئة السياسية وتعزيز الاستقرار الداخلي
من خلال تعزيز الديمقراطية والشفافية السياسية، يمكن الحد من مشاعر الظلم الاجتماعي والإحباط السياسي لدى الشباب. يجب أن تسهم السياسة الجزائرية في خلق بيئة من العدالة الاجتماعية التي تمنح الشباب فرصاً حقيقية للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والتنمية.

دعم الحوكمة المحلية
يجب تحسين الحوكمة المحلية وتوفير خدمات عامة عالية الجودة في المناطق النائية، وذلك بهدف تقليل التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية، مما يحفز الشباب على البقاء في وطنهم والمساهمة في تحسين بيئتهم المحلية.

الخاتمة

إن تدفق الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين بما يحملونه من اختلاف في طبيعة شخصيتهم وثقافتهم ومقاصدهم، من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما تشكله من حالات فوضى حقيقية تعصف بأمن هذه الدول واستقرارها ويجعلها في حالة استنفار متواصل، كما أنه يمكن أن تكون هذه الفئة وسيلة تسهل اصطياها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، وهذا ما أشارت إليه جريدة (الشروق اليوم) عن وجود شبان جزائريين انخرطوا في اللقيف الأجنبي الذي يتمثل في جيش يضم مجندين من مختلف الجنسيات ولا توجد أي شروط للالتحاق به، ويتمتعون بخيار الاحتفاظ أو التنازل عن جنسيتهم الأصلية.

3- **الآثار الأمنية:** تؤدي الهجرة غير الشرعية لزيادة معدلات الجريمة، حيث يغلب على المهاجرين غير الشرعيين تدني مستويات تعليمهم ورغبتهم في الحصول على المال، ما يؤدي إلى ارتكاب الكثير منهم السلوك الإجرامي والانضمام إلى العصابات الإجرامية وتكوينها وارتكاب الجرائم المتعددة مثل السرقة والقتل والإتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والمتفجرات.

4- **الآثار الصحية:** إن للهجرة غير الشرعية آثاراً صحية يحملها المهاجرون غير الشرعيون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من تحمل أمراضاً متوطنة، مثلاً الملاريا والالتهاب السحائي، الديدان والسل. (دريدي و براهي، جوان ، 2020، صفحات 9-10)

6- **الاستراتيجيات المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**
أ- **تعزيز التنمية الاقتصادية وفرص العمل .**

* **خلق فرص عمل دائمة :**

يعد البطالة أحد الدوافع الرئيسية للهجرة غير الشرعية، حيث يبحث الشباب عن فرص عمل في الخارج. من أجل الحد من هذه الظاهرة، يجب على الحكومة الجزائرية التركيز على تحفيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل في القطاعات الحيوية مثل الصناعة، الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات. كما يمكن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة لدعم المبادرات التجارية.

* **تحسين بيئة الأعمال**

لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، يجب تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتوفير حوافز مالية للمستثمرين. كما يجب تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات التقنية لدى الشباب لتمكينهم من العمل في مجالات جديدة ومتطورة.

* **توفير برامج تدريبية وتأهيلية**

من خلال برامج تدريبية تهدف إلى تأهيل الشباب لسوق العمل المحلي والدولي، يمكن الحد من البطالة وتقليل الدافع للهجرة. ينبغي توفير برامج تدريبية متخصصة في المهارات التقنية والمهنية التي يحتاجها السوق، بالإضافة إلى دعم التعليم المستمر لتوسيع آفاق الشباب.

ب- **تحسين الظروف الاجتماعية والتعليمية**

* **إصلاح نظام التعليم**

يجب أن يركز على تحسين نظام التعليم في الجزائر، مع توفير برامج تعليمية تواكب احتياجات السوق وتساهم في تنمية مهارات الشباب. يجب تطوير

ONS.

التوصيات:

قائمة المراجع

المهاجرين. الجزائر.

عمل، المجلد 5 العدد 1.

رابع طيبي. (2008-2009). الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة. دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومى 01 جانفى